

مقترح نيابي بمنح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي

السبت 13 يوليو 2019 08:46 م

تقدم 5 نواب بالبرلمان البحريني بمقترح قانون يمنح الزوج الأجنبي الإقامة بكفالة زوجته البحرينية ومنح أبنائه الجنسية البحرينية.

وقالت النائبة "زينب عبدالأمير" إحدى المتقدمين بالمقترح إن الهدف من هذا المقترح النيابي هو استقرار الأسرة والحياة الزوجية بين الزوجين بدلا من البعد والاعتراب، مشيرة إلى الكثير من الحالات لزوجات بحرنيات متزوجات من أجنبي ويلقن أشد المعاناة في إقامات أزواجهن.

وكشفت النائبة وهي رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومديرة مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري أن الزوجات البحرنيات يتحايين على القانون باستصدار سجل تجاري لعامل أو سائق أو أي مهنة أخرى لكي تستطيع إدخال زوجها وعمل إقامة رسمية له ليعيش معها وأبنائهما.

وأضافت "من هنا انطلقت فكرة المقترح النيابي مع بعض الزملاء بالجلس"، مشددة على ضرورة كفالة زوجية تشريعية بحيث لا تضطر البحرنيات المتزوجات من أجنبي للالتفاف على القانون والتحاييل عليه".

وحول الخطوات التالية للمقترح النيابي، أشارت "زينب" إلى أنه سيتم إحالته إلى اللجان بمجلس النواب لمناقشته ليترشح في الدور المقبل للتصويت.

وبشأن ما أثاره البعض بعد طرح هذا المقترح النيابي من ضرورة منح أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي الجنسية على غرار مصر وبعض الدول العربية والأجنبية، قالت "زينب" "أنا من أشد المؤيدين لمنح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي لأنهم يعانون في كثير من الخدمات ولا يتمتعون بها"، لافتة إلى أنه تم طرح مقترح بقانون بمنح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي ثلاث مرات في مجالس سابقة وكان مصيره هو الرفض من جانب الحكومة باعتبار أن منح الجنسية أمر سيادي".

وتابعت: "ولكن في المقابل لا بد أن نوضح أنه من خلال المجلس الأعلى للمرأة يتم منح الجنسية البحرينية لبعض البحرنيات المتزوجات من أجنبي المستحقين للجنسية البحرينية".

ومن جانبها، وصفت رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان "ماريا خوري" إن هذا المقترح النيابي ممتاز ويدعم استقرار الأسرة في البحرين، خاصة إذا كانوا مقيمين في البحرين في كنف أبويهم.

وحول مطالبة البعض بمنح الجنسية لأبناء البحرنيات المتزوجات من اجانب، أكدت "ماريا" ضرورة أن يأخذ هذا المطلب مجراه من خلال القنوات والأدوات التشريعية، مشيرة إلى أنه يحتاج إلى قانون جديد وإجراءات وتدابير منظمة.

ومن جهتها قالت مديرة مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري وعضو جمعية نهضة فتاة البحرين "منى عباس": "أعتقد أنه في الأصل لا بد أن يكون هناك تشريع بقانون ينطلق من حقوق المواطنة للمرأة البحرينية كإنسانة لها حقوق يجب أن تكون متساوية مع الرجل كما كفلها الدستور وميثاق العمل الوطني.

وتابعت: "الفكرة هي أن تحصل المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي على حقوقها كما يحدث في كافة المجتمعات المتقدمة، ونعتبر أن البحرين مجتمع متقدم ومن حق الإنسانة والزوجة ان تحصل بداية على حقها في أن يمنح أبناء الزوجة البحرينية المتزوجة من أجنبي الجنسية لهم أسوة بالرجل البحريني.

وأضافت "انطلاقاً من هذا القانون يتم وضع تدابير تشريعية وقانونية واجرائية معتمدة على القانون يترتب عليها وضع الزوج الأجنبي، وفي هذه الحالة يحفظ القانون حقوق البحرينية وكرامتها ولا تترك الأمور كما يحدث حالياً".

وشددت "منى" على ضرورة وضع تشريع خاص يمنح أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي الجنسية البحرينية مع وضع تدابير للزوج الأجنبي، معربة عن أملها في أن تشهد المرحلة المقبلة وضع قانون شامل بأن يمنح أبناء وزوج البحرينية الأجنبي الجنسية كما تم في مصر وعدد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية، مؤكدة أنه من المهم جداً عدم انتقاص حقوق المرأة البحرينية وكرامة وحقوق أسرتها.

وحول أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه مسألة منح الجنسية لأبناء البحرينية أو زوجها الأجنبي، أوضحت "منى" أنه في حال صدور قانون سيتضمن معالجة كافة الحالات والظروف، لافتة إلى أن هناك بحرینيات متزوجات من أجنبي يعانين مع أبنائهن وأزواجهن من عدم التجنس، ولكننا نطالب بوضع تشريع وضوابط قانونية لذلك ويحفظ للمرأة كيانها وحقوقها وكرامتها.